

الدورة العادية الأولى لاجتماع اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي للنقل والبنية التحتية القارية والأقاليمية والطاقة والسياحة

الموضوع: تمويل الطاقة في أفريقيا

الاستثمار في السياحة وتمويلها في أفريقيا

## أولاً: الخلفية

1. على الصعيد العالمي، يتجه عدد متزايد من البلدان الآن نحو تنمية السياحة باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها معالجة الأولويات التنموية وذلك بسبب الفرص الكبيرة التي يهيئها نمو صناعة السياحة. في البلدان المتقدمة، ينظر إلى قطاع السياحة على أنه بديل عملي لتحويل قاعدة الإنتاج الصناعي إلى منطقة الشرق، بينما يعتبر في القارة الأفريقية، بديلاً لفشل القطاعات التقليدية مثل الزراعة في إحداث تغييرات هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد مكنت هذه النقلة النوعية نحو قطاع السياحة من زيادة فرص الاستثمار والطلب على تمويل المشاريع ذات الصلة.
2. ونتيجة لذلك، في عام 2015، على سبيل المثال، كانت صناعة السياحة تمثل 4.3% من إجمالي الاستثمارات العالمية المقدرة بمبلغ 774.6 بليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يزيد نمو الاستثمارات في قطاع السياحة أيضاً في المتوسط بمعدل 4.5% في العقد المقبل إلى أكثر من 1.2 تريليون دولار أو حوالي 5% من إجمالي الاستثمارات. وبالمثل، كان إجمالي حصة الاستثمارات في صناعة السياحة في أفريقيا 6.3% في عام 2015 إي ما قيمته 29.6 مليار دولار أمريكي. على مدى السنوات العشر المقبلة، من المتوقع زيادة الاستثمارات في هذه الصناعة في المتوسط 4.1 بنسبة % إي 46.3 مليار دولار أو حوالي 8.7% من إجمالي الاستثمارات. من الواضح، في الحصة الحالية وهي 3.8% من الاستثمارات السياحية العالمية، والتي من المتوقع أن تبقى بدون تغيير بحلول عام 2026، لأن هناك الكثير مما ينبغي عمله لجذب المزيد من الاستثمارات بالنظر إلى المقومات السياحية والموانئ في القارة.

## ثانياً: تحليل الوضع

3. كانت الحكومات الوطنية إلى حد ما لا تزال في الطليعة فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار في تنمية السياحة في أفريقيا. لقد كان هذا أساساً أكثر من الحال فيما يتعلق الأمر بمشاريع البنية التحتية السياحية الكبيرة، مثل بناء الفنادق الكبيرة أو مراكز المؤتمرات. وكان هذا النهج لتنمية السياحة فعالاً خصوصاً عندما تكون وجهات السياحة في مراحل مبكرة من التنمية، وقد لا تكون جذابة للقطاع الخاص للتنمية نظراً لطبيعة كثافة رأس المال الذي تتطلبه مثل هذه المشاريع. وبالتالي، يعني هذا أن عدداً من الحكومات كانت سابقاً أو حالياً تشارك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وكالات تابعة للحكومة، في إدارة المنشآت السياحية. بيد أنه، في أعقاب سياسات التحرير التي تم انتهاجها في الثمانينات والتسعينات، أخذت غالبية هذه الحكومات تتخلى تدريجياً عن هذه المخاطر لصالح القطاع الخاص. يتمثل الدور

الرئيسي للحكومات الآن في تهيئة بيئة مواتية للتمويل وللقطاع الخاص للاستثمار في مجال السياحة.

4. ونتيجة لإعطاء عدد من الدول الأعضاء في القارة الأولوية لقطاع السياحة، كانت هناك زيادة في الطلب للاستثمار في تطوير البنية التحتية في مجال السياحة وزيادة في احتياجات التمويل، كما لوحظ ذلك بالفعل. وقد أثار هذا اهتمام عدد من المؤسسات المالية الدولية وجعلها تركز على القارة. إن مؤسسة التمويل الدولية وهي عضو في مجموعة البنك الدولي، على سبيل المثال، قد كانت فعالة في تمويل عدد من مشاريع الفنادق في جميع أنحاء القارة وكان لها 19 مشروعاً نشطاً في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء وحدها. كانت مؤسسة التمويل الدولية منظمة شقيقة، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف وكان لهما أيضاً دور فعال في توفير الضمان للاستثمار المتعلقة بالسياحة التي أدت إلى انخفاض تكلفة رأس المال. إلى جانب مجموعة البنك الدولي، كان هناك أيضاً نمو في مصادر التمويل البديلة، بما في ذلك نور فند و البنك الأفريقي للتصدير و الاستيراد اللذين كان لهما دور نشط أيضاً في تمويل عدد من المشاريع السياحية في القارة. استكشف عدد من الدول الأعضاء أيضاً إمكانيات إصدار سندات دولية مثل سندات اليورو، لتمويل تطوير البنية التحتية للسياحة. وآخر مثال على ذلك، هو تمويل مركز المؤتمرات في كيجالي والفنادق في رواندا.

5. بناء على ذلك، نظراً إلى زيادة مصادر تمويل المشاريع السياحية الكبيرة في أفريقيا، فإن العديد من شركات الفنادق المتعددة الجنسيات دخلت الآن في القارة. لدى غرب أفريقيا أكبر عدد من سلسلة الفنادق من أجل التنمية 53% لكامل إقليم أفريقيا جنوب الصحراء وهو تقريبا ضعف العدد في شرق أفريقيا. ويمكن أن يعزى ذلك إلى مستوى النضج في الوجهات السياحية في هذه المناطق، حيث إن البنية التحتية للسياحة في شرق أفريقيا تعد أكثر تطوراً مقارنة بالأقاليم الأخرى. إن مجموعة فنادق كارلسون رازيدور، على سبيل المثال، لديها حالياً 37 فندقاً وبلغ العدد الإجمالي 8000 غرفة عاملة، في حين أن 32 فندقاً، بلغ العدد الإجمالي فيها 6953، غرفة قيد التطوير في مختلف أنحاء القارة. يلخص الجدول أدناه عدد الفنادق تحت التشييد في أفريقيا من قبل الشركات العالمية الرئيسية.

## الجدول: سلسلة الفنادق قيد التطوير في أفريقيا

المستوى	أسم الفندق	عدد الفنادق	إجمالي عدد الغرف
1	ماريوت	36	6,412
2	كارلسون ريزيدور	32	6,953
3	هيلتون العالمية	29	7,250
4	ستاروود	21	4,623
5	مانجليس	17	2,329
6	السويسري الدولي	16	1,738
7	أكور	12	2,273
8	بست وسترن	12	-
9	روتانا	8	1,955
10	مجموعة فنادق اللوفر	7	-

المصدر: مجموعة الضيافة 2015

### ثالثا: التحديات

6. على الرغم من زيادة الفائدة في الاستثمار السياحي كما هو موضح أعلاه، هناك عدد من التحديات التي لا تزال تقف عائقا أمام تحقيق الإمكانيات السياحية بصورة كاملة في القارة. على سبيل المثال، ليست البيئة السائدة مواتية بشكل جيد إذا أرادت القارة زيادة حصتها في الاستثمارات السياحية العالمية. ومرد ذلك هو عدم التنبؤ بالبيئة التشغيلية، على الرغم من أنه يجب أن تكون موضع تقدير حيث كان هناك تحسن ملحوظ في استقرارها في الماضي القريب. ومع ذلك، ينظر إليها بالفعل بأنها محفوفة بالمخاطر، وأن الاستهداف الذي حدث مؤخرا للمشاريع السياحية، من قبل الإرهابيين في عدد من البلدان، قد زاد هذه المسألة فقط. ما هو أكثر من ذلك، في حين أنه على الصعيدين الكبيرين، يبدو أن هناك دعم للتمويل والاستثمار السياحي، على المستويات الوطنية، هناك قلق من أن المصارف التقليدية قد امتنعت من تقديم خدماتها للشركات الوطنية أو الأفريقية. في الحالات التي تقوم فيها البنوك الوطنية بتمويل المشاريع السياحية، ظلت تكلفة الائتمان مرتفعة نسبيا. وهذا يعني كذلك أن إشراك المؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر والمتوسطة في مجال التنمية السياحية، مقترنة بعدم توفر المعلومات عن مصادر الائتمان، أو أنها إلى حد ما، ضئيلة. ونتيجة لذلك، قد تؤدي المشاركة الضئيلة من الشركات الأفريقية إلى تسرب عائدات السياحة العالية الناجمة عن الاقتصادات الوطنية.

## رابعاً: المسائل التي يتعين مناقشتها من قبل خبراء اللجنة الفنية المتخصصة

7. **نظراً** إلى القضايا والتحديات السابقة، والأكثر من ذلك، صنع حصة القارة من إجمالي الاستثمارات العالمية، والحاجة إلى ضمان تحقيق فوائد سياحة قصوى للدول الأعضاء فيما يلي المسائل المقترحة للمناقشة:

1. زيادة حصة أفريقيا من إجمالي الاستثمارات السياحية العالمية - كما يلاحظ، لا تزال حصة أفريقيا صغيرة ومن غير المرجح أن تتغير في المستقبل، ما هي التدابير اللازمة التي يمكن اتخاذها لعكس هذا الاتجاه؟

2. نماذج للتمويل والاستثمار السياحي - في ضوء التطورات الأخيرة، ما هي نماذج الاستثمار السياحي والتمويل الملائمة لتسهيل نمو السياحة وتحقيق التنمية في القارة، وما هي تدابير السياسة المناسبة؟ يتعين أن تشمل أمثلة المناقشة، الشركات التي يقودها القطاع العام أو التي يقودها القطاع الخاص أو التي يقودها القطاع العام والخاص.

3. التحقق من أن البيئة السياحية تعزز التمويل والاستثمار - ونظراً إلى أن هذا القطاع، وخاصة، في القارة ينظر إليه على أنه محفوف بالمخاطر، ما الذي ينبغي القيام به لتعزيز الثقة بين المستثمرين المحتملين؟

4. مشاركة المؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر والمتوسطة في التنمية السياحية - نظراً إلى حقيقة أن إشراك هذه المؤسسات في تطوير السياحة في القارة، كان ولا يزال ضئيلاً ما هي تدابير السياسة التي يمكن اتخاذها للتصدي للتحديات التي تواجه هذه المؤسسات؟

## خامساً : التوصيات / طريق المضي قدماً

8. على أساس ما تم ذكره أعلاه، تقدم التوصيات التالية:

1- هناك ضرورة لاستعراض التحديات التي تواجه القارة والتي هي مسؤولة عن الحصة الصغيرة التي تحققت من إجمالي الاستثمارات السياحية العالمية نظراً للفرص الموجودة؛

2- بناء على الدروس المستفادة من أفضل الممارسات، هناك ضرورة لاستكشاف نماذج التمويل والاستثمار في مجال السياحة التي من شأنها أن تكون مناسبة في تشجيع نمو السياحة والتنمية في جميع أنحاء القارة؛

3- العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين، هناك حاجة لمعالجة العوامل الرئيسية التي تعيق تأمين البيئة السياحة في القارة.

4- من أجل ضمان عدم وجود فجوة في تمويل السياحة، من الضروري معالجة انشغالات البنوك الرئيسية وغيرها من المؤسسات المالية ذات الصلة في أفريقيا بهدف تشجيع إشراك المؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر والمتوسطة.

#### سادسا: الخاتمة:

9. نظرا إلى أن كثيرا من الدول تتجه الآن إلى السياحة، فإن هناك زيادة في فرص الاستثمار في أفريقيا، كما نمت أيضا عدد منظمات التمويل الدولية المهتمة بهذا القطاع. ومع ذلك مما يثير القلق، أن حصة القارة من إجمالي استثمارات السياحة العالمية صغيرة نوعا ما. وبالإضافة إلى ذلك، تعني قلة مشاركة البنوك الرئيسية في القارة والمؤسسات المالية الأخرى ذات الصلة أن إشراك المؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر والمتوسطة مقيد إلى حد ما. ومن الواضح، أن هذه المسائل تحتاج إلى معالجة عاجلة إذا كان للقارة أن تحقق إمكاناتها السياحية الكاملة.